الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام
كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال الاضافة لئلا
تنطمس تلك اللام الزائدة فيتقوى الشبه بذلك وفضلت على المثنى والمجموع في
باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف
هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء
فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل
الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما
وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة
كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور
وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجح بان الاصل في الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه
وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه والافصح
استعمال هن مضافا نقصه اي منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه
محذوف اللام اعتباطا وجعل الاعراب على عينه بعد اسقاط مثل الهمز من
هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا
تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا افصح قياسا لان ما كان
ناقصا في الافراد يحسن ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لماخذ ولان في
الاتمام وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحابا لذلك حال الاضافة فاعربت
بالحركات قال في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف
لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء
والزجاج فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة
يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك
مساواته لغيره قال ابن مالك ولم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من من
الفضل باوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف
الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بالهن بل يجوز قلة في الاب والاخ والحم ومنه قوله

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
وحكى ابو زيد جاءني اخك والعرب تعرف اخك فدل ذلك على ان لغة القصر وردت ويجوز
في الاب وذا البيت ايضا القصر وهو التزام الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر من النقص كقوله
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وحكى عن الاصمعي انه يقال للمراة حمات و
الا المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد
فحذف لوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ
فيدخل المثنى الحقيقي في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير
مانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد
والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود
ثان له في الخارج وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا استوفيت هذه
الشروط فهو يرفع حينئذ بالالف نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى
حقيقة والا الجمع المذكر السالم بنصب السالم وعطفه على ما قبله قبل استيفاء
الكلام على المثنى ليجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة
على الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء
مفرده ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده
علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث المغايرة لتاء تثنية وعدمه علمين او صفة
لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض
وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا استوفيت هذه الشروط
فهو يرفع حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة بالواو المضموم ما قبلها ولو تقديرا
نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون والاعلون واشار الى ما يشتركان فيه
بقوله ويجران وينصبان بالياء المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما
بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء
علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)